مجلة دراسات دوليّة

**اسم المقال:** العراق الجديد وجدلية العلاقة بين المجتمع المدني والامن في اطار البناء الديمقراطي
**اسم الكاتب:** علي عبد العزيز الياسري
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6889
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/03 01:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# العراق الجديد وجدلية العلاقة بين المجتمع المدني والامن في اطار البناء الديمقراطي

الباحث
علي عبد العزيز الياسري(*)

**المقدمة**

انطلق الكثير من قوله تعالى (وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ) لتبني مفهوم العسكرة والتجييش والتحشيد من اجل صناعة الموقف والتحضير للنصر وملاقاة الخصم وتجهيز الغزوات ، رغم ان الاسلام يرتكز على مسلمات ثلاثة بوصفه دعوة لبناء مجتمع مسلم تمثلت بمدنية المجتمع اي بنقله الى حالة المدنية والتحضر وتطوير هذين البعدين في افراده ، والسعي نحو التكامل ، واعتبار الحرب والمواجهة الحالة الاستثنائية ، فالحرب والمواجهة في الاسلام هي فلسفة ومنهج دفاعي ، بصيغة الدفاع التقليدي او الهجوم على معتد، لكن الذهن الاسلامي والعربي ينصرف دائما الى التجهيز العسكري في التعاطي مع الاية الكريمة ، لذا يجب بحث الابعاد الاخرى لتعزيز امن المجتمع خاصة وان العراق اليوم على أعتاب مرحلة تتطلب البناء وفق قواعد علمية واضحة وقيم رصينة للعدالة الاجتماعية والديمقراطية من خلال تطوير وتفعيل دور المجتمع المدني الذي يلعب دوراً كبيراً في مجال تحقيق الامن بابعاده المختلفة، ولكن هذا الدور لا يمكن ان يتحقق، او ان يؤدي وظيفته على اكمل وجه الا في اطار الممارسة الديمقراطية.

كما ان هذه العلاقة بأبعادها الثلاثة الامن والمجتمع المدني والديمقراطية تمثل علاقة جدلية في العراق اليوم بسبب عدم اكتمال حلقاتها. فمازال الامن يعاني من ازمة ادت الى فقدانه وفوضى عملية ايجاده ، ومازال المجتمع المدني في مرحلة نمو متعثر فهو لم يتعد مرحلة الولادة الجنينية، وما زال التحول الديمقراطي يبحث عن وجوده في ظل مطبات وعقبات متنوعة ، فهناك علاقة اساسية وترابطية بين مؤسسات المجتمع المدني وبين التحول الديمقراطي في المجتمع. لأن الديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم التي تنظم من خلالها الادارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة او المصالح المتضاربة، وهذا هو الاساس نفسه للمجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني تعد من اهم قنوات المشاركة الشعبية بالرغم من انها لاتمارس نشاطاً سياسياً مباشراً، وانها لاتسعى للوصول الى السلطة السياسية، الا ان اعضاء هذه المؤسسات هم اكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط السياسي الديمقراطي، بالاضافة لهذا فأن الادارة السلمية للتخصص في الدراسات الاستراتيجية الامن في مفهوم المجتمع المدني.

(*)

## اولاً: العلاقة بين مفهومي التحول الديمقراطي والمجتمع المدني

وتعد آلية التحول الديمقراطية من اكثر العمليات التي تتعدد فيها المتغيرات، وان هذه العملية لا يمكن ان تسير في اتجاه واحد ينطبق على كل المجتمعات ، لاختلاف تكويناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ويقصد بالتحول الديمقراطي التحول الذي تفرضه المشاركة الشعبية الواسعة ويتم من اسفل الى اعلى، وهذا ادى الى ضرورة تحديد القوى الفاعلة في عمليات هذا التحول، هل هي السلطة السياسية ام العسكرية ام مؤسسات المجتمع المدني[١]. ويقصد بالتحول المرحلة الوسط التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي الى نظام اخر، وتنتقل هذه العملية نحو الديمقراطية عندما يبدأ النظام السلطوي بالتفكك والانهيار، وتتم عملية التحول الديمقراطي بمراحل عدة حتى تبلغ مرحلة ترسيخ دعائم الديمقراطية، والتي تحتاج لوقت طويل بالمقارنة مع مرحلة تفكك النظام السلطوي، حيث تشمل تغييرات فكرية اعمق للعمل على تحويل الدولة الى نظام مؤسسي ثابت القواعد، والذي يحتاج في كثير من الاحيان الى وضع دستور جديد او تعديل الدستور القديم، والقيام باجراء انتخابات دورية، مما يؤدي لترسيخ القيم الديمقراطية لدى الغالبية العظمى من الشعب في الدولة[٢]. ان هذا المجتمع المدني يقوم بتنمية ثقافة الحقوق والمشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي، فمنظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية، تدرب اعضاءها على الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها والمشاركة في الحياة العامة والتعبير عن الرأي، وسماع الرأي الاخر واحترامه، والتصويت على القرارات، والمشاركة في الحياة السياسية.

وهناك عوامل تقود الى التحول الديمقراطي ، لدى النظر في الدور المؤدى من قبل قوى المجتمع المدني إذ نلاحظ ان هناك ثمة خمسة عوامل مميزة او بارزة تقود الى عملية التحول[٣]:

١. اول العوامل هو الاحساس بالخطر لدى جهات في النظام تحملها على دفع هذا النظام لمباشرة عملية لبرلة النظام. فعندما يدخل نظام ما نفق المصاعب والازمات، كنتيجة في العادة لبعض من سوء او فشل الاداء ، قد يلجأ الى تشديد قبضته ومحاولة مواجهة العواقب السياسية لهذه المصاعب او الازمات. لكن في حالات المبادرة الى مباشرة التحول يكون النظام، او قسم منه، قد قرر انه غير قادر على هذه المواجهة، وان الامر يتطلب نوعاً او قدراً من الانفتاح على المجتمع ككل في محاولة لدعم استقرار النظام وتمكينه من معالجة الازمة المفترضة. يتعلق الامر هنا اساساً بالحاجة او بالضرورة التي تدعو هذا النظام او ذاك ليبني استراتيجية معينة في هذا الاتجاه وليس اخرى، بما في ذلك الحالة الداخلية للنظام نفسه، شخصية القائد او الزعيم، وعمق الازمة. كما ستكون ذات اهمية ايضاً حالة المجتمع. فاذا كان المجتمع مفككاً، مع عدم وجود قوى او جماعات منظمة قادرة على النشاط السياسي وتحريك تعبئة شعبية في الشوارع للضغط

---

[١] فيصل شنطاوي، محاضرات في الديمقراطية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ت، ص٢٢٨.
[٢] مجلة قضايا المجتمع المدني، دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطية في الوطن العربي، ع٩ ٢٠٠١، ص١٥.
[٣] غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية،٢٠٠٥ ، ص٢٢٥-٢٣٦.

على النظام فقد يكون رفض اللبرلة وتشديد القبضة الخيار الارجح للنظام الرازح تحت الازمة الناجمة عن فشله في الاداء. لكن اذا كانت قوى المجتمع المدني متطورة، ولا سيما ان منظماتها السياسية متجذرة وذات بعد سياسي، فان الوضع سيكون اكثر تعقيداً وستكون الخيارات امام النظام محدودة. يعني التنظيم السياسي المستقل فيما يعني القدرة على ممارسة الفعل والنشاط على المسرح السياسي باستقلالية، ومن ثمّ تصعيد الضغط على السلطة، واذا ما توافق ذلك بتوفر القدرة على تعبئة جماهير واسعة من المواطنين في الشوارع فان تقديم تنازلات من قبل النظام سيكون اجبارياً. بهذا المعنى يمكن ان يكون الحضور القوي لقوى المجتمع المدني عنصراً مفتاحياً في اقناع نخب النظام بالحاجة الى مباشرة تحول ليبرالي، بينما يمكن ان يعزّز غياب مثل هذه القوى القناعة لدى نخب النظام بأن التنازلات او الحلول الوسط غير ضرورية.

٢. يقود التهديد الذي تشكله قوى المجتمع المدني الى المهمة الثانية التي تضطلع بها هذه القوى ـ اعطاء تغيير النظام وجهة ديمقراطية. فتاريخياً شكلت الغالبية الساحقة لحالات تغير النظام نوعاً من استبدال نظام سلطوي بآخر. وحتى عندما كان فشل الاداء هو الباعث على تغيير النظام نادراً ما افضى التغيير الى تغيير في النمط الاساسي للنظام. لذا كانت الدول التي حصل فيها انتقال الى الديمقراطية حالات قليلة، وكان لحضور وقوة قوى المجتمع المدني فيها اثره الحاسم عموماًُ في ذلك. ومن حيث المبدأ ليس من سبب وجيه يدعو نخب النظام لاختيار الدمقرطة كجواب على ازمات او مصاعب يعانيها النظام. فالديمقراطية تدخل لاعبين جدد من خارج النظام في اللعبة السياسية، ترفع من مستوى الخطر المحدق بالنخبة الحاكمة وتحد من سيطرتها على اللعبة وشروطها. وسيبدو اكثر استحساناً ومعقولية من وجهة نظر مصلحية اللجوء الى نوع من اعادة صياغة العلاقات النخبوية داخل الاطار السلطوي بدلاً من نسفه واستبداله باطار ديمقراطي قد لا يوفر الامن لمصالح النخبة الحاكمة. لكن هذا الخيار سيكون اكثر صعوبة في ظل وجود قوى مجتمع مدني. وعلى المستوى الفلسفي لايمكن تحقيق المجتمع المدني الا من خلال تقوية وتعزيز الديمقراطية وادارة الشؤون العامة بانفتاح وشفافية ومشاركة واسعة تتناسب وتتلاءم مع اطار او بنية ديمقراطية. بهذا المعنى يشكل قيام قوى المجتمع المدني بدورها تهديداً للحكم السلطوي وتقف من ثمّ عائقاً امام استبدال منظومة سلطوية بأخرى. لكن على المستوى العملي نلاحظ احيانا ان كثيراً من جماعات المجتمع المدني اقل مناصرة للديمقراطية مبدئياً من الناس الاخرين الذين يرونها سبيلاً مفيداً وفعالاً: فقد تنظر بعض هذه الجماعات الى الديمقراطية كوسيلة تمكنها من دخول الحياة السياسية وبهذا المعنى ستدعم الديمقراطية من اجل شق طريق لنفسها، لكن يمكن ان تسعى لاغلاق الباب خلفها امام جماعات اخرى.

٣. وهذا يقود الى الدور أو المهمة الثالثة التي تضطلع بها قوى المجتمع المدني الا وهي ابقاء قطار التغيير على سكة الدمقرطة. وأحد أشكال ذلك التفاوض مع نخب النظام. لكن ثمة شكل اخر لاداء هذه المهمة يتمثل في الضغط المتواصل من اجل دعم العناصر الاصلاحية في النظام وللحيلولة دون حدوث ردة تصب في مصلحة النظام. وثمة اشكال او اوجه عدة من الضغط يمكن الركون اليها، واحدها تبني خطاب عام

شفاف علني ومنفتح. فتسعى قوى المجتمع المدني الناشطة على الصعيد السياسي لتشجيع مناقشة القضايا السياسية على نطاق شعبي عريض والمشاركة فيها، وتستخدم في هذا السياق المطبوعات ووسائط الاعلام الاخرى لطرح وجهات نظرها ونقد خصومها، وبوجه عام لاستمرار التغيير وتشجيعه. تخلق قوى المجتمع المدني عبر هذا النشاط رأياً عاماً عريضاً وتدعم بذلك زخم التغيير، كما تجعل من الصعب (وهذا هو الامر الاهم) تراجع النظام السلطوي عن خط التغيير السياسي. ان تنشيط قوى المجتمع المدني للحياة العامة على هذا النحو يسير التغيير ويساعد على بناء اساس حقيقي لحياة ديمقراطية في مرحلة ما بعد النظام السلطوي.

٤. الطريقة الاخرى التي يمكن ان تمارس قوى المجتمع المدني بها ضغطاً على النظام هي تعبئة صفوف المؤيدين والداعمين للتغيير. يعد النجاح في الانتخابات احد اشكال ذلك، كما ان اقامة وتنظيم الانشطة الشعبية، ولا سيما الاضرابات والمظاهرات، شكل اخر فعال على هذا الصعيد. إذ يقلق تطور مثل هذه الانشطة ويخيف الحكام السلطويين، لان النشاط الجماهيري يشكل خطراً يهدد سيطرته على عملية التغيير وعلى المجتمع بوجه عام، والذي يمكن ان يقود الى حركة انتقام منفلتة ضد الحكام الحاليين.

٥. تشكل قوى المجتمع المدني القاعدة التي يجب ان يرتكز عليها أي نظام ديمقراطي مستقر نتيجة عملية التحول - ومن هذا المنطلق يعد المجتمع المدني البنية التحتية السوسيولوجية والسياسية الداعمة والضامنة لحياة هذا النظام الديمقراطي الناشئ. فما ان يبدأ الانتقال من الحكم السلطوي حتى تمنح قوى المجتمع المدني المحررة من القيود دافعاً مهماً لتلك العملية وتغدو جزءاً اساسياً مكوناً في تركيب النظام الجديد. ان نشوء وتطور مجتمع مدني ناشط قائم على خلفية المنافسة العامة بين القوى والجماعات المستقلة والمصالح المختلفة يهيئ الاساس من اجل قيام نظام سياسي راسخ مرتكز على مبادئ ديمقراطية. وبدون ذلك ستبقى السياسة من اختصاص النخبة، وتحقيق النظام الديمقراطي مجرد تسوية مشبوهة معرضة للخطر. اثناء عملية التحول يمكن ان يمنح نشوء مجتمع مدني نشيط معاف ثقة بالنفس لاولئك الساعين الى الديمقراطية لانه يعد بتأمين استقرار سريع للحكومة الديمقراطية.

**ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم عملية التحول الديمقراطي والامن في العراق**

وبدقة اكثر دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية في العراق خاصة وانه يمر حالياً بعمليتي بناء (مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ) في الوقت نفسه. ان العلاقة بين هاتين العمليتين قوية جدا بل يمكن القول بأنها عملية واحدة من حيث الجوهر، ان الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي في العراق وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية الجديدة وتأكيد قيمها الاساسية، ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به مؤسساته من دور ومهام في المجتمع، لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة واسلوب لتيسير المجتمع[٤]. وهذه المؤسسات

[٤] وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، الديمقراطية والعراق الجديد/ ٢٠٠٥، ص١٠.

هي افضل بيئة لممارسة الديمقراطية حيث تمارس مؤسسات المجتمع المدني في حياتها الداخلية جملة من النشاطات والممارسات الديمقراطية ومن اهم هذه الممارسات:

١. تسهم مؤسسات المجتمع المدني، بعدّها منظمات مجتمعية مستقلة وغير حكومية، بتنمية المفاهيم والممارسات ذات الطبيعة العامة، والمرتبطة بثقافة الديمقراطية، وتطوير المفاهيم الخاصة بالتداول السلمي للسلطة، واشاعة روح التسامح، وقبول النتائج الانتخابية اياً كانت، ونشر ثقافة الاختلاف وقبول المختلف، بغض النظر عن الادوار والمواقع، التي يشغلها هذا الطرف او ذاك من اطراف اللعبة الانتخابية. وعدّ المعارضة كقوة ذات دور متمم للعملية السياسية، ومنبراً من منابر القرار السياسي المهم في الدولة الديمقراطية، ومرشحاً رئيساً لدور القيادة في دورات انتخابية لاحقة. ولعل من بين اهم الادوار، التي يمكن ان تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مرحلة بناء دولة المؤسسات الدستورية، هو اشاعة الحقوق المدنية السياسية والثقافية، وترسيخ ثقافة المواطنة، واشاعة روح المشاركة المجتمعية، والمسؤولية في اتخاذ القرارات العامة.[٥] وفضلاً عن هذا الدور، فأن منظمات المجتمع المدني هي واحدة من بين اهم الكيانات المسؤولة، عن تطوير البنى المجتمعية ذات العلاقة بتقديم السلوك العام، في مجالات الاقتصاد والسياسية والاجتماع. ولعل من بين اهم الامور التي تعني بها، الديمقراطية السياسية هي ترسيخ قاعدة السلوك المدني، المتمثلة بقبول نتائج الاقتراع اياً كانت، بوصفها قرارات غير قابلة للنقض، والاعتراف بالقيادة للطرف الفائز بالاقتراع من ناحية. وحرص الفائز بثقة الاغلبية الانتخابية، على حق الاقلية في الاحتفاظ برأيها، واحترام هذا الرأي من ناحية اخرى.

٢. اما الدور الثاني، الذي ينتظر من مؤسسات المجتمع المدني ان تلعبه، في ثقافة الديمقراطية، فهو مراقبة وتقويم سير العملية الانتخابية بفعالياتها كافة، وملاحظة مدى التزام الاطراف المشاركة بها، بقواعد السلوك الانتخابي وقيمه. ورصد القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية والممارسات المضادة، وما قد يحدث من خروقات لهذه القواعد والقيم، تساعدها على ذلك طبيعتها المستقلة، وموقفها المحايد في العملية الانتخابية، بصفتها مؤسسات غير حكومية، وهي بعدّها كيانات عامة، تعتمد العمل التطوعي غير المأجور، واشكاليات السلوك الرسمي والبيروقراطي، وتمتلك من فرص الحياد والنزاهة، ما لايتوفر لسواها من المؤسسات الحكومية، او مؤسسات المصالح الخاصة.

٣. ويتمثل ثالث هذه الادوار، في تحريك الراسب الثقافي بتنمية رأي عام، قادر على استيعاب المتغيرات الجديدة، وتمثيل عناصر الثقافة المتحركة، واستلهام التجربة الانسانية الشاملة. ومن المعروف ان تحريك الراسب الثقافي للامة، هو واحد من اهم آليات الحراك الاجتماعي لها، وهو في الوقت نفسه مؤشر على (المرونة الحضارية)، وقدرة الامم على التكيف لمستحدثات الثقافة، والمشاركة الفعالة بتنمية بشرية شاملة. وتتضح اهمية مؤسسات المجتمع المدني، بشكل خاص في المجتمعات ذات التجارب الديمقراطية الناشئة، حيث ان مسارات التحول الى الديمقراطية، تسير جنباً الى جنب

---

[٥] ضياء الجصاني، منظمات المجتمع المدني وثقافة الاقتراع، بحث مقدم ضمن وقائع المؤتمر الوطني الاول لمؤسسات المجتمع المدني، بغداد، وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، ٢٠٠٤، ص ص٤٤-٤٥.

مع تنمية كيانات المجتمع المدني. وارساء تقاليده وتعزيز ممارسته فكراً وسلوكاً. وقد اثبتت النتائج في المجتمعات التي شهدت تحولات سياسية نحو الديمقراطية، كمجتمعات دول اوربا الشرقية، وبعض بلدان امريكان اللاتينية ، ان بوسع المجتمع المدني رغم حداثته، ان يلعب دوراً مؤثراً في التجارب الانتخابية لتلك المجتمعات.

اما دور مؤسسات المجتمع المدني في ارساء دعائم الامن في العراق خاصة وان الامن يشكل هاجس العراقيين الاهم، وهم يتطلعون الى المرحلة التي يعيشون فيها بسلام وامان بعيداً عن أي ارهاب او عنف، ومن اجل ذلك لا يتردد العراقيون في تقديم أي جهد ممكن للوصول الى الامن المنشود. وكأي تنظيمات ذات طبيعة اجتماعية سياسية تسعى مؤسسات المجتمع المدني في العراق بأن يكون لها دور في الوصول الى هذا الامن. عبر تبني الديمقراطية الحقيقية من جهة والتنمية من جهة اخرى ، فبعد ان بينا العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، نريد في هذه النقطة ان نثبت حقيقة ان غياب الديمقراطية او التطبيق المشوه لها يؤدي الى زيادة وتائر الاخلال بالامن المجتمعي لا بل انه قد يلعب دورا كبيراً في خلق مواقع جديدة للارهاب والعنف المهدد للامن والسلم الاهلي، لاسيما في الدول التي تتميز بتنوع وتعدد مكوناتها القومية والدينية والمذهبية واللغوية... الخ ، ولهذا ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني في العراق العمل وبجد على تفعيل مبدا الاقرار بالتعددية سواء على نطاقها الداخلي أي في اطار بنيتها التنظيمية او على صعيد الدولة العراقية، لتجاوز واحتواء منطق العنف والارهاب والتطرف، الذي قد يتولد من غيابها. ان الاقرار بالتعددية يقود الى الامن المجتمعي والسياسي من خلال[٦]:

١. ان الاقرار بالتعددية يضمن وصول مؤسسات المجتمع المدني الى ارقى درجات النضج والتبلور، وهو ما يؤدي الى تدريب المواطنين عموماً على احترام الاختلاف بالافكار والاراء مع الاخر، عوضاً على الاحتراب والاقتتال معه، وهو ما يقود الى غياب وتدهور الامن، ونرى ان جزء من المشكلة الامنية في العراق يعود الى غياب هذا المبدأ.
٢. ان الاقرار بالتعددية المجتمعية امر لابد منه لارساء الامن، لانه من غير الممكن فرض فكر واحد او فهم واحد أياً كان منطلقه وطبيعته، ولقد اثبتت تجارب الماضي القريب والمرير ان محاولات انكار التعددية المجتمعية والفكرية قاد الى العنف وعدم الاستقرار.
٣. ان الاقرار بالتعددية في التنظيم السياسي والاجتماعي والفكري امر ضروري لاستقرار المجتمع وتطوره من جانب، ولبناء وبروز المجتمع المدني من جانب ثان، ومن جانب ثالث لجذب الفرد الى الدولة وحمايته ومنعه من الارتداد الى الانتماء للمؤسسات التقليدية (القبيلة، العشيرة، الطائفة، العصبية،... الخ) وهو امر ان تم كان مؤشراً خطيراً على فقدان الامن.
٤. ان الاقرار بالتعددية السياسية والمجتمعية الفكرية يقود الى تحقيق مبدا التداول السلمي للسلطة، والذي لا يمكن ممارسته في الحياة السياسية والاجتماعية الا من خلال ارادة الشعب الحرة القادرة على ممارسة دورها بكل حرية بعيداً عن الارهاب والاكراه والضغط والتهديد.

---

[٦] امارتياسن، الديمقراطية قيم عالمية، مجلة الثقافة الديمقراطية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، العدد٧، ٢٠٠٥، ص ص ٢٧-٢٩.

اما دور مؤسسات المجتمع المدني في ارساء الامن عبر التنمية فان توفير امن المواطن والمؤسسات من العوامل الفاعلة في دفع عملية التنمية للامام، كما ان توفير الامن العام، امن المواطن- المؤسسات الاقتصادية اساس المشاركة المسؤولة في بناء المجتمع ، لان الاستقرار الداخلي في البلد وشعور المواطنين والمستثمرين والعاملين في البنى التحتية بالامن يدفعهم الى العمل والاستثمار وتفجير كل الطاقات المبدعة لصالح البلد[٧] وعلى ضوء التلازم بين الامن والتنمية تقع مسؤولية كبيرة على مؤسسات المجتمع المدني بحكم اسهامها في كل شرائح المجتمع بتوفير الامن العام من خلال الثقافة السلمية والتوجيه الواعي للمواطنين والحرص على بيان الاضرار القاسية لكل مظاهر الارهاب التي تستهدف البنى التحتية والوقوف ضدها خاصة تلك التي تحاول عرقلة التنمية ومسيرة العراق ـ كتفجير منشات الماء والكهرباء، والطرقات، ومصانع الوقود وقتل الابرياء وتفخيخ السيارات واغتيال العلماء ومنتسبي القوات المسلحة ـ ومن خلال هذا الواقع الراهن يتطلب من منظمات المجتمع المدني العاملة وفي الساحة الاجتماعية العراقية ـ الحرص الكامل على تنمية الحس الامني للمواطن العراقي من خلال احترام الرأي والراي الاخر وتعزيز الحوار الايجابي بما يخدم العراق[٨]. لهذا فان المساهمة في توفير الامن الاجتماعي من المهام الرئيسلة لمنظمات المجتمع المدني وضرورة اساسية مهمة للتنمية.

ويمكن ان نحدد اهم الادوار والوظائف التي يمكن ان تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية المفضية الى ارساء الامن:

١. ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بتأهيل الطاقات وتطوير وتنمية الكفايات الادارية والمحاسبية للافراد العاملين في اجهزة الدولة والقطاع الخاص وكذلك العاطلين من خلال دورات وورش عمل اختصاصية لكي تفضي في نهاية الامر الى خلق سوق عمل مهني متطور يستوعب التقانة الحديثة والخبرات الفنية والعلمية الزاحفة الينا من خلال ناقلة الاستثمار الاجنبي.
٢. ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بالمشاركة الفعلية في عملية تنمية رأس المال البشري المتمثل بالانسان من خلال تطوير وتنمية واقع التعليم والصحة بوصفهما امرين اساسيين لقيام تنمية بشرية انسانية واسعة النطاق.
٣. توفير الدعم المادي الممكن الى المنظمات الصغيرة بايجاد حالة التنسيق والدعم والتفعيل بينهما وبين المنظمات الكبيرة من اجل القيام بالمهام المناطة بها حسب الاختصاصات المدنية المتباناة، هذا يخلق جواً من التفاعل الذي يُمكن من خلاله اشراك الجميع في العمل والقضاء على البطالة المستشرية، مثال على ذلك ايجاد حالة من التنسيق بين منظمة تعنى بالشأن الزراعي تحتاج الى دعم مادي وخطط وخبرات فنية، وبين منظمة تعنى بالشأن ذاته ولديها الامكانات المادية والبشرية والخطط والخبرات الفنية.
٤. ترسيخ مبدأ الحكم الصالح، من خلال ارساء منظمات المجتمع المدني لمفاهيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة ونشر الادب السياسي الحر، وهذا من وحي الاختصاص المدني المناط بالمنظمات حسب القانون (٤٥) (ديمقراطية/ حكومية) ، فمبدأ الحكم الصالح عده الاقتصاديون من شروط نجاح عملية التنمية الاقتصادية للبلد، لان البناء السياسي الصحيح يقود الى بناء اقتصادي صحيح. وما يُثبت هذا

---

[٧] **سيروان ابو بكر عزيز، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.**

[٨] **عبد الستار البابر، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية والامن الاجتماعي، بحث ضمن وقائع المؤتمر الوطني الاول لمؤسسات المجتمع المدني ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩-٢١.**

الامر السلطة السياسية المنهارة في العراق واثرها في تبديد الثروات الاقتصادية في البلد بسبب هيمنة الطابع السياسي على السياسات والخطط الاقتصادية.

٥. قيام منظمات المجتمع المدني بالمعارض والمؤتمرات والندوات الاقتصادية بالشراكة مع القطاع الخاص، مهمتها شرح اسباب الخلل الاقتصادي العراقي ووضع الحلول المقترحة له والمناسبة لخلق ارضية صلبة ونشر الثقافة الاقتصادية التي تفتقر لها كوادر القطاع الخاص الكسول كما يعرف عنه في العراق، وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاقتصادية عن طريق القيام بالاستثمارات الحقيقية الطويلة الاجل مثل تأسيس الصناعات والشركات التجارية التي تؤسس لقطاع حقيقي (سلعي - خدماتي) .

٦. اشراك منظمات المجتمع المدني والتي تعنى بمجال الاختصاص المدني (تطوير اقتصادي) مع شركات الاستثمار الاجنبي من خلال دراسة المشاريع واقرار خططها وتنفيذها خصوصا المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية مستفيده بذلك من قانون الاستثمار الجديد الذي اقره مجلس النواب العراقي، وليس قانون الاستثمار الملغى رقم (٣٩) لسنة (٢٠٠٣) الصادر من الادارة الامريكية والذي يضيق المساحة امام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

اما الاختلالات الامنية في عمل مؤسسات المجتمع المدني فقد كشفت المرحلة المنصرمة من عمل مؤسسات المجتمع المدني، عن خروقات امنية خطيرة قامت بها بعض هذه المنظمات، فقد استغلت هذه المنظمات الانفتاح والحرية الفكرية التي قدمتها حالة وتجربة الممارسة الديمقراطية للعملية السياسية التي يشهدها العراق ، فضلاً عن وجود بعض الثغرات في قانون عمل هذه المنظمات، فاندفعت هذه المنظمات في اداء ادوار غير وطنية مثلت خرقاً للبنيه الامنية العراقية، وساهمت الى حد كبير في اذكاء روح العنف والطائفية وتغذية الارهاب الذي حصد ارواح مئات الالاف من العراقيين. وبوسعنا ان نرصد بعضاً من هذه الخروقات[٩].

١. طرحت العديد من مؤسسات المجتمع المدني نفسها بديلاً عن الحكومة العراقية في قضايا الامن، حيث قامت بتشكيل جماعات وعصابات مسلحة بغطاء لا حكومي، وممارسة نشاطها لمصالحها الشخصية، حيث اصدرت هويات وكتب تخويل لحمل الاسلحة غير المرخصة. وقد تمكنت مفارز وزارة الامن الوطني من ضبط بعض هذه الهويات، ومن ثمّ الكشف عن هذه الشبكات. والجدير بالذكر هنا ان الامر(٤٥) لا يسمح لمؤسسات المجتمع المدني باداء أي دور او نشاط امني.

٢. هناك الكثير من منظمات المجتمع المدني تعمل كواجهة لتغطية الدور الارهابي الذي تمارسه، فقد كشفت مداهمات الاجهزة الامنية لمقرات بعض المنظمات، على العثور على كميات كبيرة من الاعتدة والاسلحة والمتفجرات بمختلف انواعها، فكانت واجهة لمنظمات المجتمع المدني وفي الخفاء كانت منظمات ارهابية او مراكز مليشيات وجماعات الجريمة المنظمة .

---

[٩] مقابلة مع اللواء الركن محمد نجم الدين النقشبندي معاون رئيس اركان الجيش للتدريب والعقيدة، اجريت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦، وايضاً، مقابلة مع السيد علاء الدين الصافي وزير الدولة الاسبق لشؤون المجتمع المدني بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣٠.

٣. هناك عدد من المنظمات تعمل على تغذية الجماعات الارهابية بالمال من خلال الاستفاده من القروض المالية، وقد كشفت عمليات التدقيق المالي ان هذه الاموال والمنح ذهبت الى جماعات ارهابية بدل ان تذهب الى الشعب العراقي.
٤. ادى حصول بعض المنظمات على الدعم المالي الخارجي، الى توظيف هذه المنظمات في اداء اعمال مشبوهة كالتجسس او دعم الجماعات الارهابية التي تقوم باستباحة الدم العراقي. ويمكن ان تكون منظمة (مجاهدي خلق الايرانية) دليلاً على ذلك إذ بينت المعلومات ان هناك عدداً من منظمات المجتمع المدني تاخذ تمويلها الخاص من هذه المنظمة، ومعروف ما لهذه المنظمة من دور كبير في زعزعة آمن العراق.
٥. يمارس البعض ممن يتخفون بغطاء مؤسسات المجتمع المدني اعمالاً لا اخلاقية منافية للاخلاق والدين والتقاليد وهو ما يعد خطراً على الامن المجتمعي العراقي.

**ثالثاً: مستقبل العلاقة بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في العراق**

طالما كانت عملية بناء المجتمع المدني في العراق في بدايات صيرورتها الاولى، وايضاً مادامت ان الديمقراطية وثقافتها لم تترسخ في وعي الذات والمجتمع العراقي، وما دام ان الامن لايزال يعاني من اختراقات وثغرات خطيرة. فان عملية استشراف مستقبل المجتمع المدني في اطار ثابت الديمقراطية ومتغير الامن تبدو ضرورية، ولكي نتحلى بقدر من الموضوعية والمقبولية سنأخذ بنظر الاعتبار توقعات المتشائمين والمتفائلين معاً. ووفق ثلاثة مشاهد.

**المشهد الاول:** ضعف المجتمع المدني واستعادة الدولة لمنطق هيمنتها عليه. وهذا مشهد النكوص والتراجع والتحلي بالسلبية، وهو مشهد يتمناه عودته دعاته وانصاره، وهم في العادة من دعاة سطوه الدولة ومركزيتها وشموليتها،

١. عدم استطاعتها في المستقبل القيام بعملية الاصلاح والتغيير المنشودة، وهذا معناه توجه اكثر نحو العنف في العلاقات الاجتماعية والسياسية. وبدلاً من ان تتجه الدولة العراقية نحو تدعيم وتفعيل دور المجتمع المدني تتجه ـ تحت ضغط العنف الاجتماعي والسياسي ـ الى تقليص الحريات الاساسية ومصادرة المجتمع المدني.
٢. الفشل في بناء دولة عراقية جديدة، تكون قادرة على ان تحل محل الدولة المركزية، فهذه الدولة تعاني من غياب الاجماع على المقومات الاساسية لها كالدستور والهوية ودور الدين. كما ان الاحزاب والقوى والتيارات السياسية والاجتماعية العراقية غير قادرة على تجاوز العاهات القديمة في جسد هذه الدولة كالطائفية والقبلية والنظام العصبوي، ونتيجة كل ذلك الحرب الاهلية، وفيها لا وجود لمجتمع مدني.
٣. تفاقم حالة الفقر والامية واتساعها لتحتضن عوامل الهدم السياسي وفي مقدمتها العنف، وبخاصة بين ابناء الطبقات الدنيا في المجتمع، ومع ازدياد الشعور بالاحباط نتيجة الحرمان الاجتماعي تصبح هذه المشاعر مصدر تهديد خطير لا للنظام السياسي وحده، بل للمجتمع بأسره.
٤. ضعف الدولة العراقية داخلياً وخارجياً، يقود من ثمّ الى ضعف ان لم يكن غياب للمجتمع المدني.
٥. اتجاه الدولة نحو المزيد من التنظيم والمركزية في التوجيه والادارة لمواجهة الاخطار المحدقة الداخلية والخارجية، يعود بها الى مرحلة التسلط والهيمنة على المجتمع المدني.

**المشهد الثاني:** استمرار نمو المجتمع المدني ولكن ليس الى درجة التوازن مع السلطة. ليكون بناء المجتمع المدني، وتدعيمه طبقاً لعملية اصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي احياناً، والضغوط والمواجهة العنيفة احيانا اخرى. وهو يقوم على الافتراضات الآتية[١٠]:

١. ازدياد الضغوط على العملية السياسية_ ما دامت تحت التاسيس ،لادخال بعض الاصلاحات التي من شانها تعزيز بناء المجتمع المدني وتقويته.
٢. التغيرات المتوقعة في نسيج المجتمع المدني بسبب تطور تكويناته الاجتماعيه والسياسية، فالمجتمع العراقي يشهد قدرا ملموسا من التوسع في مؤسسات المجتمع المدني اقتصاديا وثقافيا حتى وان كان هذا التطور لم يصل بعد الى تحديد الياته المستقرة للعمل والنشاط الفعال، الا ان هذا التطور في مجمله قد يقضي الى الدفع بالمهارات السياسية والفنية والادارية الى الامام .
٣. التقلص التدريجي لسيطرة الحكومة المركزية بفعل اليات الديمقراطية في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ.
٤. والاتساع التدريجي المتزايد في قاعدة المشاركة السياسية، يعززه الاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، ومع ان من هذه العملية تتم ببطء بسبب رسوخ التقاليد الاستبدادية في الثقافة العربية عموما والثقافة العراقية على وجه الخصوص، وعلى الرغم ايضا من صعوبة تقدير مدى عمقها ، فأنها تشير الى واحد من اهم الاتجاهات الديمقراطيه الناميه في العالم.
٥. وبروز شرائح اجتماعيه وسطى تضم الاطباء والمهندسين والمحامين والصيادله والمعلمين في المدارس والجامعات والعمال المهره وضباط الجيش وتطلع هؤلاء الى ادوار وظيفيه عليا من النواحي السياسيه والاقتصاديه والاداريه ، مما يوسع من فرص وامكانيات البناء.

**المشهد الثالث : التوازن بين المجتمع المدني والدوله:** وهذا المشهد هو الاكثر تفاؤلا والاشد صعوبه في تحقيقه ، لانه يقوم على احداث التحولات المطلوبه لبناء المجتمع المدني، استنادا الى عمليه تغيير حقيقي تهدم اسس المجتمع التقليدي القائم وتبني مجتمعا جديدا، ويقوم هذا المشهد على الافتراضات الآتية:[١١]

١. اتسام العملية السياسية بالطابع الديمقراطي ، بما يسمح بتداول السلطة ، او تكون الدولة قانونية ،ودولة مؤسسات معلومة الاهداف والمهام ، ان الدولة بهذه الصفات تكون قادره على اقامة علاقات سليمة مع المجتمع المدني، وهي تعمل وفق الاليات الآتية :

أ. ان تكون الدولة بمثابة الاطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني ،حيث يلعب المجتمع المدني دورا مهما في تشكيل الاطار السياسي مثلما يكون استقرار انماط معينة من المؤسسات والعلاقات السياسية متوقفا على مدى استناده الى بنى اجتماعيه وتكوينات ثقافيه قائمه في المجتمع .

ب. ان تكون الدولة مؤسسة محايدة ازاء مختلف قوى المجتمع المدني وتكويناته وان تصنع الاطار المناسب لادارة وحل الصراعات، ولا تكون اداة في يد فئة او حزب يحتكرها لضمان استمرار السيطره والهيمنه على المجتمع ، انما تكون تعبيرا عن قوى المجتمع

---

[١٠] نادر فرجاني، اثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان النفطية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٩٧، ١٩٨٧، ص٢٧.

[١١] احمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠-١٨٢.

المدني وفئاته ، توفر لها القنوات لتوصيل مطالبها وللتعبير عن تطوراتها ، وعن طريق ذلك تعمق شرعيتها وتجذرها في المجتمع .

ج. ان ياتي احتكار الدوله لحق الاستخدام الشرعي للقوه والاجبار وممارسته ازاء المجتمع في اطار القانون الذي يصنع الحد الفاصل بين ممارسة الدوله لوظائفها او اختصاصاتها من ناحيه، وتعسفها في ممارسة هذه الوظائف والاختصاصات من ناحيه اخرى .

د.ان تمارس قوى المجتمع المدني ومؤسساته الدور الفعال في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة، من خلال عدد من المسالك والادوات بصوره سلميه، كالمجالس النيابيه وجماعات الضغط والمصالح...الخ، واعمال الاحتجاج الجماعي من مظاهرات واضطرابات واعتصامات.

٢. تبلور قوى المجتمع المدني حجما ودورا واتسامها بالمسؤوليه وقيام تعاون حقيقي بينها على تعدد اتجاهاتها وتنوع تياراتها .

٣. التغيير المتسارع في المجتمع البشري العراقي، وفي بناه السياسية والاقتصادية والتقنية والفكرية ،ويتجلى هذا التعبير في الاتجاه نحو الاصلاح السياسي ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة وخطوات الاعمار والبناء .

وفي اطار تحليل المشاهد الثلاثه نجد ان المشهد الاول ربما يكون الاضعف ،اما المشهد الثاني فيمتاز بالمقبوليه والواقعيه الى حد كبير، وهو يتناسب مع الظروف الحاليه التي يمر بها العراق، والتي تجعل من عملية بناء المجتمع المدني ووصوله الى الكمال صعبه نسبيا. ونأمل أن الامد الزمني لهذا المشهد هو امد قصير لايتعدى حدود الزمن المنظور. اما المشهد الثالث فهو يمثل النتيجة الطبيعية والنهائية لمسيرة الديمقراطية في العراق متى تم ضبطها والسيطرة على المشاهد المشوهة التي تمس وجه ودور الديمقراطية في المجتمع وهو أن لم نتمكن كشعب عراقي من بلوغه الان ، فاننا نعتقد ان امد بلوغه والوصول اليه ليس بعيدا او طويلا.

**الخاتمة:**

وفي نهاية جولة البحث عن مشاهد ومحاور جدلية العلاقة بين ملامح المجتمع المدني والأمن والديمقراطية في العراق في ظل متغيرات وتحديات اكبر من كونها ذات أبعاد سياسية محلياً وإقليميا ودولياً لأنها اخترقت مجال انثروبولوجيا المجتمع والفرد في العراق واستثمرت كل فرص التوغل للمنظومة الاجتماعية للشعب العراقي وبمحاولات مدروسة ومخطط لها مع التمويل والدعم لتفكيك أواصر بناء الدولة الواحدة والشعب الواحد والمصير الواحد والحس الوطني الواحد، وذلك لان آليات بناء الدولة في اطر ومفاهيم تعتمد على إنشاء مجتمع حقيقي دخلت في فقرات الاستهداف والصراع من اجل السيطرة والنفوذ السياسي للكتل والكيانات والقوى المتصارعة على الساحة العراقية، لتؤثر وبشكل كبير عن الأمن الذي انحاز بدوره لمرتكزات مختلطة ضيعت عليه الهوية والهدف وذلك لأسباب مباشرة وظاهرة كتعدد المدارس والفلسفات التي تحاول رسم الأمن في العراق في العقد الأخير من عمر المؤسسة الأمنية فضلاً عن غياب الثقافة التي تجمع بين دور الأمن ومصالح المواطن والوطن ، فتحولت المؤسسة الأمنية إلى مؤسسة استهلاكية نفعية في شكلها وإطارها وسلوكها وانهار الأمن المجتمعي لانهيار السلطة المركزية والتعاطي

المباشر والسريع وغير المبرمج مع معطيات ومسالك الديمقراطية التي أخذت بدورها حيز كبير من مدخلات الفوضى لغرض التنظيم في خضم تناقضات وسياسات هجينة جمعت بين براعة استخدام المفاهيم والمسميات الدالة على التحول الايجابي من قبل المنتفعين وخصومهم أيضا من جهة لعب دور التأسيس لثقافات ومفاهيم إدارة وحكم لإخراج المجتمع بجمع منظوماته من فلك ثقافة السلطة المصونة غير المسؤولة والاستعداد من جهة أخرى ، بهدف تحريك الوعي الوطني بجميع مفرداته و موارده للارتقاء إلى عتبة المدنية الحقيقية لبناء مجتمع مدني ، لذا ستظل هذه الجدلية قائمة سلباً أو ايجاباً لأن العلاقة بين المفردات الثلاثة علاقة ترابطية من حيث تكامل مكونات البناء الايجابي أو السلبي في المجتمع بما يخلق حالة من ملازمة التكامل للمعنيين بكل ركيزة بان يكون بمستوى فهم وإدراك هذه الجدلية وهذا الترابط والعمل وفق متطلبات واستحقاقات كل منها وبخطوط إن لم تكن متوازية فيجب أن تكون غير متنافرة لان المجتمع المدني بحاجة إلى الأمن المجتمعي بشكل أساسي وهذا لن يتوفر في المجتمعات المتنوعة إلا بتوفر البناء والممارسة الديمقراطية بشكل سليم وواضح.